

بوروندي: هل بدأ الاهتمام الإنساني بها بالاضمحلال؟

توم ديلرو

الخوف من تجدد الصراع

تؤدي القضايا العالقة إلى وضع المنطقة في خطر الانزلاق في الصراعات مجددا. حيث تحول مئات الآلاف من الأسلحة المتداولة في بوروندي^١ إضافة إلى أن نقص عدد المساكن وعدم حل قضايا حقوق الملكية دون عودة النازحين واللاجئين إلى مناطق سكنهم الأصلية، كما تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في المستقبل.

أدت موجات النزوح المتعددة إلى خلق قضايا حساسة حول الأراضي والأملاك، ففي بعض الحالات مثلا، حل النازحون واللاجئون الذين قرروا العودة، محل أولئك الذين فروا من مناطق الصراع. وفي حالات أخرى، تحولت مخيمات اللجوء إلى مستوطنات على شاكلة قرى يقطن الكثيرون فيها على أرض ملك للدولة أو ملك للأفراد أو الكنائس ولا يملكون أرضا كافية من أجل الزراعة، وبذلك بقي وضع النازحين الذين يسكنون هذه المناطق غير واضح، مما أدى إلى نشوب نزاعات مع مالكيها الأصليين، معظمهم من العائدين أيضا. كذلك فإن بعض المالكين الجدد لهذه العقارات يستخدمونها من أجل الربح المادي، الأمر الذي من المحتمل أن يكون مصدر توتر، خاصة إذا كان بعض هذه الأراضي غير المستغلة يقع في مناطق تندر فيها الأراضي الزراعية.

بوروندي هي إحدى أكثر الدول كثافة من حيث عدد السكان، الذين يعتمد فيها حوالي ٩٠٪ منهم على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش، ومن المتوقع أن تزداد قضية شح الأراضي سوءا إذا ما استمر النمو السكاني على ما هو عليه، وفي حال قرر اللاجئون العودة من الخارج، فإنه من اللازم بناء نظام عادل وفعال للتعامل مع قضايا الملكية، خاصة وأن معظم النزاعات في بوروندي مرتبطة بالأراضي، في حين يفتقر النظام القضائي هناك إلى الموارد والقوانين اللازمة للتعامل مع أعداد العائدين الكبيرة^٢.

بدأت الحكومة البوروندية بإنشاء سياسة وطنية للتعامل مع النزوح الداخلي، مما سيوضح أوضاع مواقع النازحين داخليا، حيث سيتم ترسيم الوضع الحالي للنازحين الذين لا يستطيعون العودة، بحيث يسمح لهم بالاندماج بشكل دائم، أو يتم منحهم فرصة الانتقال إلى مواقع أخرى في قرى جديدة.

في حين تواجه جمهورية بوروندي أكبر تحدياتها منذ نشوب أحداث العنف فيها عام ١٩٩٣ والتي حصدت أرواح ٣٠٠ ألف شخص. يعتمد نجاح السلام فيها على طبيعة إدارتها لعودة النازحين داخليا وإعادة اندماجهم.

يعتمد نجاح السلام في بوروندي على طريقة تعامل المجتمع الدولي والحكومة الجديدة التي تم انتخابها عام ٢٠٠٥ برئاسة قائد المتمردين السابق بيير نكورونزيزا مع قضايا النزوح مثل ملكية الأراضي والمصالحة والعدالة الانتقالية.

يقلل المجتمع الدولي عادة من أهمية العلاقة بين النزوح والعودة والمصالحة، وبين الانتقال الناجح نحو سلام ثابت أو يهملها كليا. وعادة ما يكون ذلك نتيجة تحول اهتمام الإعلام إلى أزمات أخرى، إضافة إلى أن المجتمع الدولي يرى الانتخابات الديمقراطية وتنصيب حكومة على أنها مخرج استراتيجي، في حين تعتبر هذه التطورات خطوة، يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية والمصالحة والعدالة الانتقالية

لتجنب تولد الحاجة إلى تدخلات إنسانية بعد بضع سنوات.

بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالترويج للعودة إلى مخيمات اللجوء في تنزانيا في حزيران/يونيو من هذه السنة، بعد قرار اللجنة الثلاثية حول العودة الطوعية للاجئين البورونديين في تنزانيا الانتقال من تسهيل العودة إلى الترويج لها. ولم يتضح بعد إذا ما كان اللاجئون يعتقدون أن العودة ستكون آمنة أم لا، خصوصا في ضوء المعوقات التي تقف في طريقهم، من الفقر والأمية المنتشرة، مروراً بالانتشار السريع لمرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، ومعدل وفيات الرضع المرتفع، وعدم وفرة الخدمات العامة - خاصة في مجال الصحة والتعليم -، والنسبة العالية لإفلات المجرمين من العقاب بعد أحداث ١٩٩٣، وانتهاء بغياب عملية المصالحة.

نزع مئات الآلاف من البورونديين من منازلهم في بداية التسعينيات هربا من الصراع الذي شنه متمردو الهوتو في محاولة لإسقاط النظام السياسي



أندري تشومبا يعرض بطاقة الانتخابات الجديدة التي حصل عليها، وهي وثيقة الهوية الرسمية الوحيدة لأندري وزوجته وأربعة من أطفاله الثمانية في الحرب. «لكني لا أشعر بالخوف من الجنود والقنائل، لكنني قلق من تداعي قوتنا والتزامنا في عملية إعادة بناء حياتنا»

الذي يسيطر عليه التوتسي، وهم أقلية في جمهورية بوروندي. وكانت قد اضطرت أعداد كبيرة معظمها من الهوتو إلى النزوح قسرا في النصف الثاني من التسعينيات بسبب الحكومة، حيث وصلت أعداد النازحين عام ١٩٩٩ إلى ٨٠٠ ألف شخص أي ١٢٪ من تعداد السكان. وكان مئات الآلاف من النازحين واللاجئين قد عادوا إلى منازلهم بعد عام ٢٠٠٣ وتحسن الأوضاع الأمنية نتيجة لوقف إطلاق النار، الذي وقفته الحكومة مع عدة من مجموعات المتمردين^٣.

تشير أحدث إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن هناك ٤٠٠ ألف لاجئ بوروندي (٢٠٠ ألف في المخيمات و٢٠٠ ألف في قرى ومستوطنات أخرى) وأن عدد النازحين داخليا هو ١١٧ ألف نازح معظمهم من التوتسي.

